

الخلافة

[428] ثم قال المزني: الخلع عندي صحيح والشرط فاسد. ويجب عليها مهر المثل وتسقط الرجعة (1). ونقل الربيع هذه المسألة عن الشافعي مثل ما نقلها المزني، وإن الرجعة ثابتة والدينار مردود. ثم قال: وفيها قول آخر: إن الخلع صحيح، ويسقط الشرط وتنقطع الرجعة، ويجب له عليها مهر المثل (2). قال أبو حامد (3): والمذهب ما نقهل وحكاه عن الشافعي (4). دليلنا: أن الأصل بقاء العقد، وانقطاعه بالطلاق والخلع يحتاج إلى دليل. مسألة 9: إذا اختلعت نفسها من زوجها بألف على أنها متى طلبتها استردتها وتحل له الرجعة، صح الخلع، وثبت الشرط. وقال أكثر أصحاب الشافعي: إن الخلع صحيح، وكان عليها مهر المثل (5). وله قول آخر: إن الخلع يبطل وتثبت الرجعة (6). دليلنا: إجماع الفرق وأخبارهم (7). ولأن النبي صلى الله عليه وآله قال:

(1) مختصر المزني: 187، والمجموع 17: 32،

وكفاية الاخير 2: 51، والوجيز 2: 44، والمغني لابن قدامة 8: 186، والشرح الكبير 8: 190.

(2) انظر المجموع 17: 32، وكفاية الاخير 2: 51، والوجيز 2: 44. (3) كذا في جميع النسخ

المعتمدة، وما حكاه ابن قدامة في المغني والشرح الكبير ابن حامد. وهو عبد الله بن حامد

بن محمد بن عبد الله بن علي بن رستم بن ماهان أبو محمد الماهاني الاصبهاني. تفقه عند أبي

الحسن البيهقي ثم خرج إلى أبي علي بن أبي هريرة. مات سنة 389 هجرية. طبقات الشافعية

الكبرى 2: 229. (4) الشرح الكبير 8: 190، والمغني لابن قدامة 8: 186. (5) مختصر المزني:

187، وكفاية الاخير 2: 51. (6) المجموع 17: 31. (7) لم أعثر على أخبار تدل على ذلك في

مطانيها من المصادر المتوفرة.